

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 060114 13-60613X (A)



البيان

يرى المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية أنه أمكن إحراز تقدم مهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد استوفيت عدة أهداف بالفعل أو سيجري استكمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. لكن التقدم المحرز لم يكن كافياً وجاء متفاوتاً إلى حد كبير وعرقلته أحوال ملموسة تتعلق بعدم المساواة المتصلة بنوع الجنس، وبالدخل، والإثنية، والإعاقة، والسن، وإعمال حقوق الإنسان. ولا تزال هناك تحديات هائلة قائمة، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز الجهود في سبيل الإسراع بخطى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن النساء يشكلن نصف سكان العالم، لكنهن لا يحظين بسبيل للحصول على نصف السلطة ونصف الموارد. وفي كثير من البلدان، ازدادت وجوه عدم المساواة بين النساء والرجال عمقاً. ولا يزال عدد وافر من النساء يعانين الاضطهاد والتمييز في جميع مشارب الحياة، بما في ذلك عدم تكافؤ سبل الحصول على الصحة والتعليم؛ وهشاشة وضعف ما يتوليه من وظائف لا تضمن لهن سبل عيش مكتفية ذاتياً؛ وعدم تساوي الأجر عن العمل المتساوي أو العمل ذي القيمة المتكافئة؛ وازدياد مخاطر التعرض للفقير؛ واستمرار العنف القائم على نوع الجنس؛ وضعف المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والمالي على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وقد انطوت الوعود التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية على التزام قوي بعدم التقاعس عن بذل أي جهد في سبيل تحرير جميع النساء والفتيات والرجال والفتيان من ظروف الفقر المدقع والمخاطر للإنسانية. لكن الأهداف الإنمائية للألفية، وبكثير من الأسف، لم تنصد للأسباب الكامنة للفقر وبشكل أكثر تحديداً للتوزيع غير المنصف للسلطة والموارد، وعدم المساواة الهيكلية بين الرجال والنساء التي استحالت معها على هذه الأهداف أن تكون أهدافاً تحويلية عن حق. وبسبب الافتقار إلى خطة تحويلية، لم يمكن إعمال حقوق المرأة أو تحقيق المساواة بين الجنسين.

فما هو التحدي الذي ينبغي التصدي له في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ في اعتقادنا، أن هذا التحدي ينبغي أن يتمثل في وضع خطة للتنمية تكون شاملة و متمحورة حول الناس، وتأخذ بعين الاعتبار التغييرات الكبيرة التي ألمت بالعالم منذ صدور إعلان الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠. ولا بد أن تعالج الخطة الجذور الدفينة للفقر ومسائل الإبعاد الاجتماعي وعدم المساواة. ولا بد أن تضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل فعال الطيف الكامل لحقوق النساء والفتيات وتمكينهن؛ ولا بد أن تنص على مسائل العدالة والمساواة والإنصاف والحوكمة الرشيدة والديمقراطية، وعدم التسامح مطلقاً مع العنف القائم على نوع

الجنس باعتباره أحد أشكال التمييز الكامنة في عدم المساواة التاريخية والهيكلية لعلاقات القوى، التي تحبط بشكل خطير قدرة المرأة على التمتع بالحقوق والحريات على أساس متكافئ مع الرجل.

ولا بد أن يكون الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق المرأة وسواها من الوثائق المهمة وارداً في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، والتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والنتائج المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية المتصلة بها. إن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وينبغي أن تكون عدم قابلية هذه الحقوق للانفصام وتكريس طابعها العالمي مبدئين محوريين على الدوام.

كما أن تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتمكين النساء والفتيات شرطان غير قابلين للتصرف إذا ما أريد وجود خطة تحويلية. ويمثل وجود هدف قائم بذاته الوسيلة الوحيدة التي تسمح بإتاحة مساحة لأهداف ومؤشرات تعكس التغييرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولا بد أيضاً أن يأخذ مثل هذا الهدف باعتباره الأشكال العديدة والمتداخلة للتمييز التي تعانيها النساء والفتيات حول العالم. ولا بد أن ينطوي الهدف القائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، المقرون بأهداف ومؤشرات جنسانية واضحة، على نهج متناسق إزاء حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، تكون غايته تعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء وكفالة تمثيلهن المتساوي مع الرجال في صنع القرار السياسي والاقتصادي والمالي.

وباعتبار أن عدم المساواة بين الجنسين مسألة هيكلية ونُظمية موجودة في كل مكان، ابتداءً من المجال الخاص وعلى مستوى المجتمع المحلي وصولاً إلى المؤسسات الوطنية والدولية، لا بد أن يُشجع هذا الهدف القائم بذاته بالتزام واضح بتنفيذ مراعاة المنظور الجنساني وتطبيق الميزانيات المراعية لنوع الجنس في جميع الأهداف والغايات والمؤشرات المشمولة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يعزز التقدم المحرز على صعيد الأهداف كافة ويدفع به قُدماً. ولا بد من إزاحة جميع الحواجز التي تعترض تمكين النساء والفتيات في مجتمعاتنا. ويتضمن ذلك القيام بسن وتنفيذ قوانين تعزز المساواة بين الجنسين، فضلاً عن إلغاء القوانين والسياسات والممارسات المؤذية للنساء والفتيات.

وتتضمن العناصر الرئيسية في الرؤية البازغة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحقيق التنمية المستدامة التي تتعزز بتكامل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ورعاية البيئة. غير

أن أي اقتصاد يعتمد فحسب على عقيدة النمو، سيتسبب في تدمير الأرض والغلاف الجوي وأساس الحياة لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم. كما أن الفرضية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية التي ترى أن النمو يؤدي تلقائياً إلى حدوث الرخاء، أو يؤدي في سياقنا الحالي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة، ثبت أنها فرضية زائفة. ولا بد أن تتضمن الاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة إدراج المساواة الجنسانية كشرط أساسي لإحداث التغيير. وسوف يتوقف بلوغ النجاح على حدوث التغييرات العميقة اللازمة لتحقيق فرص متكافئة بحق أمام النساء والرجال للمشاركة في جميع أشكال العمل الذي يتطلبه المجتمع وصياغة مقدرات المجتمعات التي يعيشون فيها. ويحتاج الاقتصاد المستدام إلى "أخلاقيات رعائية" جديدة أو فلسفة اجتماعية جديدة للرعاية المتقاسمة والعدالة. وبلوغ ذلك يلزم وضع تعريف جديد للعمل الذي يحتاجه المجتمع. ولا بد من اقتسام هذا العمل اقتساماً عادلاً بين النساء والرجال وفيما بين الأجيال. وبوضع ذلك بعين الاعتبار لا بد من تطوير وتطبيق نماذج جديدة لضمان سبل العيش، من أجل التمكين لاتخاذ قرارات مسؤولة اجتماعياً يجري التوصل إليها بمحض إرادة الناس.

ونود أن نُلفت الانتباه إلى نقطة مهمة تتصل بهدف ضمان قيام مجتمعات مستقرة تنعم بالسلام، وتحديدًا إلى الحالة المتعلقة بالنساء في النزاعات المسلحة. ففي خضم النزاعات المسلحة تكون حياة النساء عادةً محلاً للتهديد وموضوعاً لأعباء جسام. فالنساء كمدنيات، وخاصة في النزاعات الداخلية، تكُن معرضات لخطر الإصابة أو القتل. وعليهن أن يوفين بواجباتهن في الحفاظ على أسرهن وحماية أطفالهن في ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر. وفي أغلب الأحيان تقعن ضحايا وخاصة للعنف الجنسي الذي يُستخدم حسبما يذكر قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، كأداة تكتيكية في الحرب "لإذلال والسيطرة وزرع الخوف وتشتيت الأفراد المدنيين في المجتمع أو المجموعة العرقية و/أو تهجيرهم بشكل قسري". ومن ثم، لا بد أن تصاغ مسألة زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل منع النزاعات وإدارتها وحلها، كهدف مهم من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا الشديد بالوثيقة الختامية الصادرة عن المناسبة الخاصة المعقودة لتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واقتراحه إجراء خمسة تغييرات تحويلية كبيرة. ونحن نشمّن بشدة التركيز على مسألة المساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة شاملة، كما نشمّن الاقتراح المتعلق بوضع هدف إرشادي قائم بذاته يتصل بتمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة الجنسانية. إن تنفيذ الأهداف ذات الصلة يسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

للمرأة ويكفل التمثيل المتكافئ بين النساء والرجال في عملية اتخاذ القرار. ونحن نقدر أيضا إدراج مؤشر في إطار الهدف ٤ بخصوص توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

ونطالب كذلك بضمان توفير التمويل الكافي والمستدام اللازم لإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الميزانيات الإقليمية والوطنية وميزانيات الحكومات المحلية.

ولا بد أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نظاما مستقلا مكينا للرصد يشمل آليات للرصد والمساءلة تجمع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويتعين أن يكفل هذا النظام توفير الفرص الكافية للإبلاغ على أعلى المستويات السياسية عما يُحرز من تقدم وما يقع من قصور.

وينبغي أن تنطوي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على عملية تشاركية أكثر قوة تشمل عددا أكبر من فئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تركز في أعمالها على المساواة الجنسانية وحقوق المرأة. ونود، في هذا الخصوص، أن نؤكد على ضرورة أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزاما بضمان قيام مشاركة ذات شأن من جانب المرأة على الصعيدين الوطني والدولي.

ونحن نأمل أن نرى حقوق النساء وجهود تمكينهن معرّفة بشكل ظاهر في الأهداف الإنمائية المستدامة، باعتبار أن ذلك يمثل أولوية أساسية للعقود المقبلة.